

فما دام الإنسان يقر بالعبودية لله وحده، فهو يرفض بطبيعة الحال كل صنم وكل تأليه مزور لأي إنسان وكائن، ويرفع رأسه حراً أياً، ولا يستشعر نل العبودية والهوان أمام أي قوة من قوى الأرض أو صنم من أصنامها؛ لأن ظاهرة الصنمية في حياة الإنسان نشأت عن سببين: أحدهما: عبوديته للشهوة التي تجعله يتنازل عن حريته إلى الصنم الإنساني، الذي يقدر على إشباع تلك الشهوة وضمائها له. والآخر: جهله بما وراء تلك الأفتنة الصنمية المتألهة من نقاط الضعف والعجز. والإسلام حرر الإنسان من عبودية الشهوة كما عرفنا آنفاً، وزيف تلك الأفتنة الصنمية الخادعة ( إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ) [الأعراف / ١٩٤].

ويمحو من عقول المسلمين عبودية الأصنام بمختلف أشكالها وألوانها. وعلى ضوء الأسس التي يقوم عليها تحرير الإنسان من عبوديات الشهوة في النطاق الشخصي، وتحريره من عبودية الأصنام في النطاق الاجتماعي – سواء كان الصنم أمة أم فئة أم فرداً – نستطيع أن نعرف مجال السلوك العملي للفرد في الإسلام؛ ١٢٠ : الحرية العملية للفرد حداً إلا حريات الأفراد الآخرين؛ لأن الإسلام يهتم قبل كل شيء – كما عرفنا – بتحرير الفرد من عبودية الشهوات والأصنام، ويسمح له بالتصرف كما يشاء على أن لا يخرج عن حدود الله؛ فالقرآن يقول : ( هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ) [البقرة / ٣٩]. ( وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ) [الجاثية / ١٣]. وبذلك يضع الكون بأسره تحت تصرف الإنسان وحريته، ولكنها حرية محدودة بالحدود التي تجعلها تتفق مع تحرره الداخلي من عبودية الشهوة، وتحرره الخارجي من عبودية الأصنام. وأما الحرية العملية في عبادة الشهوة والالتصاق بالأرض ومعانيها، والتخلي عن الحرية الإنسانية بمعناها الحقيقي، وأما الحرية العملية في السكوت عن الظلم والتنازل عن الحق، والانسحاق وراء مصالحتها، والتخلي عن الرسالة الحقيقية الكبرى للإنسان في الحياة، فهذا ما لا يأذن به الإسلام؛ لأنه تحطيم لأعمق معاني الحرية في الإنسان؛ ولأن الإسلام لا يفهم من الحرية إيجاد منطلق للمعاني الحيوانية في الإنسان، وإنما يفهمها بوصفها جزءاً من برنامج فكري وروحي كامل يجب أن تقوم على أساسه الإنسانية. المدلول الغربي للحرية السياسية ونحن حين نبرز هذا الوجه التحريري الثوري للإسلام في النطاق الاجتماعي، إطارها الغربي الخاص؛ فإن الإسلام كما يختلف عن الحضارة الغربية في مفهومه عن الحرية الشخصية – كما عرفنا قبل لحظة – كذلك يختلف عنها في مفهومه عن الحرية السياسية والاقتصادية والفكرية. وليس لأحد التحكم فيه. فإن الحرية السياسية كانت نتيجة لتطبيق تلك الفكرة الأساسية على الحقل السياسي، فما دام شكل الحياة الاجتماعية ولونها وقوانينها يمس جميع أفراد المجتمع مباشرة فلا بد للجميع أن يشتركوا في عملية البناء الاجتماعي بالشكل الذي يحلو لهم، وليس لفرد أن يفرض على آخر ما لا يرتضيه، ويخضعه بالقوة لنظام لا يقبله. وتبدأ الحرية السياسية تتناقض مع الفكرة الأساسية منذ تواجه واقع الحياة؛ لأن من طبيعة المجتمع أن تتعدد فيه وجهات النظر وتختلف، والأخذ بوجهة نظر البعض يعني سلب الآخرين حقهم في امتلاك إرادتهم والسيطرة على مصيرهم. ومن هنا جاء مبدأ الأخذ برأي الأكثرية، ولكنه توفيق ناقص؛ لأن الأقلية تتمتع بحقها في الحرية وامتلاك إرادتها كالأكثرية تماماً، ومبدأ الأكثرية يجرمها من استعمال هذا الحق، فلا يعدو مبدأ الأكثرية أن يكون نظاماً تستبد فيه فئة بمقدرات فئة أخرى، المدرسة الإسلامية ولا ننكر أن مبدأ الأكثرية قد يكون بنفسه من المبادئ التي يتفق عليها الجميع، فتحرص الأقلية على تنفيذ رأي الأكثرية باعتباره الرأي الأكثر أنصاراً، وإن كانت في نفس الوقت تؤمن بوجهة رأي أخرى، وتعمل لكسب الأكثرية إلى جانبه. ولكن هذا فرض لا يمكن الاعتراف بصحته في كل المجتمعات؛ الأكثرية. ونستخلص من ذلك: أن الفكرة الأساسية في الحضارة الغربية لا تأخذ مجراها في الحقل السياسي، حتى تبدأ تتناقض وتصطدم بالواقع، وتتجه إلى لون من ألوان الاستبداد والفردية في الحكم، الأكثرية للأقلية. والإسلام لا يؤمن بهذه الفكرة الأساسية في الحضارة الغربية؛ وأن الله وحده هو رب الإنسان ومربيّه، وصاحب الحق في تنظيم مناهج حياته: (ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ أَلْوَجِدُ الْقَهَّارُ . ١٢٣ ) وينعى على الأفراد الذين يسلمون زمام قيادهم للآخرين، ويمنحونهم حق الإمامة في الحياة والتربية والربوبية ( اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرَحِبَّهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًُا وَحْدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ) [التوبة / ٣١]. وتوجيه الحياة الاجتماعية ووضع مناهجها ودساتيرها. وفي هذا الضوء نعرف أن تحرير الإسلام للإنسان في المجال السياسي، إنما يقوم على أساس الإيمان بمساواة أفراد المجتمع في تحمل أعباء الأمانة الإلهية، وتضامنتهم في تطبيق أحكام الله تعالى: ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)). وليست مساواة في الحكم. ومن نتائج هذه المساواة تحرير الإنسان في الحقل السياسي من سيطرة الآخرين، ١٢٤ ولذلك نجد أن القرآن الكريم شجب حكم فرعون والمجتمع الذي كان يحكمه؛ لأنه يمثل سيطرة الفرد في الحكم، وسيطرة طبقة على سائر الطبقات، ( إِنَّ مِرْعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِعْمًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَعْيِءُ فِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ) [القصص / ٤]، فكل تركيب سياسي يسمح لفرد أو طبقة باستضعاف الأفراد أو الطبقات الأخرى والتحكم فيها لا يقره الإسلام؛ لأنه ينافي المساواة بين أفراد المجتمع في

تحمل الأمانة على صعيد العبودية المخلصة لله تعالى. الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي وأما الحرية الاقتصادية فهي - بمفهومها الرأسمالي - حرية شكلية، تتلخص في فسخ المجال أمام كل فرد ليتصرف في الحقل الاقتصادي كما يريد، دون أن يجد من الجهاز الحاكم أي لون من ألوان الإكراه والتدخل. وبتعبير آخر: لا يهمها أن تتيح له أن يريد شيئاً ولهذا نجد أن الحرية الاقتصادية في مفهومها الرأسمالي خاوية، لا تحمل معنى بالنسبة إلى من لم تسمح له الفرص بالعيش، ولم تهين له ظروف التنافس والسباق الاقتصادي مجالاً للعمل والإنتاج. وهكذا تعود الحرية الرأسمالية شكلاً ظاهرياً فحسب، لا تحقق لهؤلاء شيئاً من معناها إلا بقدر الحرية التي تمنحها للأفراد الذين يعجزون عن السباحة، أينما تريدون. 125 حرية السباحة ونعطيهم فرصة التمتع بهذه الرياضة كما يتمتع القادرون على السباحة لكفلنا لهم حياتهم خلالها، لئلا يغرقوا، فنكون بذلك قد وفرنا الحرية الحقيقية، والقدرة على السباحة للجميع، وإن حددنا شيئاً من نشاط الماهرين لضمان حياة الآخرين. وهذا تماماً ما فعله الإسلام في الحقل الاقتصادي، فنادى بالحرية الاقتصادية وبالضمان معاً، ومزج بينهما في تصميم موحد، فالكل أحرار في المجال الاقتصادي ولكن في حدود خاصة، فليس الفرد حراً حين يتطلب ضمان الأفراد الآخرين، والحفاظ على الرفاه العام التنازل عن شيء من حريته. وهكذا تألفت فكرتا الحرية والضمان في الإسلام. الحرية الفكرية بمفهومها الرأسمالي وأما الحرية الفكرية فهي تعني في الحضارة الغربية؛ السماح لأي فرد أن يفكر ويعلن أفكاره ويدعو إليها كما يشاء، على أن لا يمس فكرة الحرية والأسس التي ترتكز عليها بالذات؛ ولهذا تسعى المجتمعات الديمقراطية إلى مناوأة الأفكار الفاشستية، والتحديد من حريتها أو القضاء عليها بالذات؛